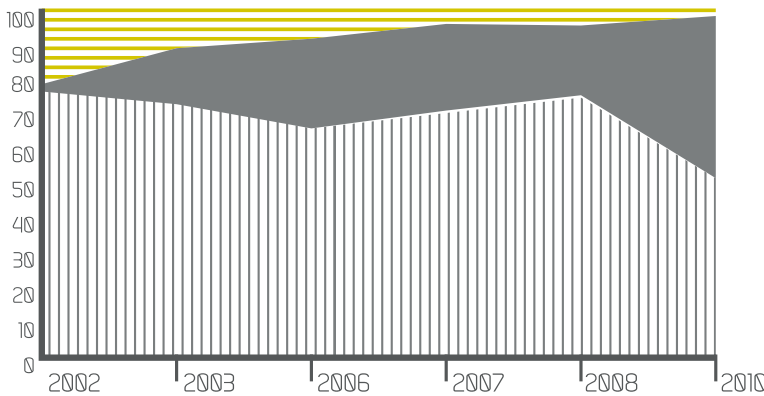


لماذا يعدّ التطوير المؤسسي مهماً للقطاع الصناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟ بقلم محمود عرايسي و علي فقيه

١. خلفية:

يعدّ القطاع الصناعي أكبر مساهم في إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عند قياس حجمه فيما يتعلق بنسبة الشركات العاملة في مجال الاقتصاد كما يظهر في الشكل رقم ١. ولكنّ الوقائع الراهنة التي جمعها البنك الدولي تُظهر أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد حققت عموماً معدلات نمو اقتصادي سنوي أقل من معظم المناطق النامية الأخرى في العالم. وبما أنّ الاتجار بالمنتجات الصناعية يشكل الكتلة الأكبر للتجارة الدولية، وكما أثبتت الوقائع أنّ التجارة الدولية تساعد في زيادة النمو الاقتصادي، فقد وجدت المناطق النامية أنّ من المفيد إعادة هيكلة القطاعات الصناعية وتطويرها. بشكل هذا الأمر تحدياً خاصاً لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نظراً لأنّ العديد من دولها لا تزال تخوض تغييرات سياسية اقتصادية في مؤسساتها في أعقاب ما عُرف «بالربيع العربي» الذي بدأ عام ٢٠١١، مما يثير تساؤلات عن دور المؤسسات في تطوير النمو وبيئة الأعمال في القطاع الصناعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تُعرّف المؤسسات (الاقتصادية منها والمالية والقانونية والسياسية) بأنها مجموعة الترتيبات المؤسسية التي تنظم وتنسق النشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية من خلال وضع القواعد والأنظمة وإدارتها. تؤثر المؤسسات على أداء القطاع الصناعي نتيجة تأثيرها بصورة أساسية على تخصيص الموارد من خلال تجميع رأس المال المادي والبشري (عرايسي وفقيه، ٢٠١٥). وبالتالي تقدّم المؤسسات المتطورة بيئة مناسبة للشركات لتننّش وتستمر في ازدهارها مع نمو الاقتصاد في المستقبل. وهي تهدف إلى تخصيص الموارد بفعالية في السوق بين القطاعات المختلفة.

منطقة الشرق الأوسط
وشمال أفريقيا قد حققت
عموماً معدلات نمو
اقتصادي سنوي أقل من
معظم المناطق النامية
الأخرى في العالم. وبما أنّ
الاتجار بالمنتجات الصناعية
يشكل الكتلة الأكبر للتجارة
الدولية



ص (١): نسبة الشركات العاملة في
اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال
أفريقيا
المصدر: مسوحات الشركات -
البنك الدولي

قطاعات أخرى
قطاع الخدمات
قطاع الصناعة

٢. مواطن ضعف الصناعة والتحديات المؤسسية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:

إن القيمة المضافة للقطاع الصناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (والتي تقاس كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي) قد انخفضت قليلاً من ١٢,٢٪ عام ١٩٩٠ إلى ١٠,٨٪ عام ٢٠٠٧ ثم إلى ٩,٨٪ عام ٢٠٠٩ حسب قاعدة بيانات مؤشرات التنمية الخاصة بالبنك الدولي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمرء أن يقيّم حجم القطاع الصناعي من خلال النظر إلى نسبة صادرات المنتجات الصناعية إلى نسبة الصادرات الكلية للسلع، فقد صنّعت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ٢٤,٥٪ من إجمالي صادراتها من السلع عام ٢٠٠٩. فصادرات تونس والمغرب على سبيل المثال هي منتجات صناعية وهي تتركز إلى حد كبير في سوق الاتحاد الأوروبي، بينما تتجه صادرات موريتانيا بشكل رئيسي إلى دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين)، ولا سيما الصين والتي يصلها أكثر من ٤٠٪ من صادرات البلاد (والتي يشكّل الحديد الخام معظمها)، وفي المقابل تستهدف صادرات لبنان وجيبوتي في معظمها أسواق دول أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

انخفض في العقد الماضي استهداف صادرات المنطقة من البضائع الصناعية الاتحاد الأوروبي وازداد في اتجاه منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبريكس. بإيجاز، يمكن لنشاطات تصدير القطاع الصناعي في النهاية أن يؤدي إلى معدلات نمو صناعية أعلى، مع استجابة المصدّرين لطلب الأسواق الأجنبية (برنارد وجنسن، ١٩٩٩ - فقيه وغزاليان، ٢٠١٤). تكشف الإحصائيات المقابلة على مستوى البلاد فروقات كبيرة بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا سيما بين الدول الغنية بالنفط ودول المنطقة الأخرى. إذ تشكّل المنتجات الصناعية مثلاً نسبة ١,٦٪ من إجمالي الصادرات في الجزائر و ٨,١٪ في المملكة العربية السعودية، وفي المقابل كانت هذه النسب ٤٣,٨٪ في مصر و ٧٢,٥٪ في لبنان. أضافت هذه العجوزات الهامة في بعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لنقص مساهمة القطاع الصناعي في النمو والتنمية في المنطقة.

تنضوي البيئة الاقتصادية السائدة على تحديات تعيق تطور القطاع الصناعي، إذ تتسم البنية التحتية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بضعف المنشآت اللازمة للشركات الصناعية. فعلى سبيل المثال، يعدّ انقطاع التيار الكهربائي بالنسبة للقطاع الصناعي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أحد أكثر المشاكل إعاقَةً لتقدم الشركات في المنطقة. فمثلاً تمتلك قرابة ٣٨٪ من الشركات مولدات خاصة، ما يؤدي إلى ارتفاع كلفة التشغيل وانخفاض القدرة على المنافسة في التجارة الدولية. وبإلقاء نظرة مدققة على القيود المفروضة على الأعمال التي تواجهها الشركات الصناعية في الجدول رقم (١)، نلاحظ أنّ القطاع الصناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يحوز على درجات أقل بالنسبة للعديد من مؤشرات التنافسية الدولية بالمقارنة مع الدول النامية الأخرى (أحمد، ٢٠١٠ - أوسوليفان وآخرون، ٢٠١١). ومن المثير أن نلاحظ، بالنظر إلى هذا الجدول مجدداً، أنّ الشركات الصناعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسجّل أعلى الأرقام في البند الذي يحدد الفساد واحداً من أهم القيود التي تواجه عملياتها وتنمية أعمالها بالمقارنة مع المناطق الاقتصادية الأخرى. ومن اللافت أيضاً أنّ الشركات الصناعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تظهر أعلى الأرقام في البند الذي يحدد الوصول إلى التمويل أو كلفة التمويل واحداً من أهم

انخفض في العقد الماضي استهداف صادرات المنطقة من البضائع الصناعية الاتحاد الأوروبي وازداد في اتجاه منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبريكس. فمثلاً تُظهر الأرقام أن ٢٣,٣٪ فقط من الشركات الصناعية قد قدّمت تدريباً رسمياً لموظفيهم بالمقارنة مع ٣٠,٨٣٪ و ٥٦,٩٤٪ في منطقة أفريقيا ومنطقة شرق آسيا والباسيفيك على التوالي، على سبيل المثال.

القيود في تنمية الأعمال. إنَّ هذا الواقع، مقترناً بوجود قطاع كبير غير رسمي وعددٍ قليلٍ من الشركات المسجلة، يؤكد على الحاجة إلى إصلاح تنظيمي جذري لهذا القطاع. يتضمن هذا الإصلاح الأنظمة المتعلقة باليد العاملة والسلامة، وتوقر القروض، والوصول إلى أسواق البورصة في محاولة لتخفيض كلفات التمويل وتقديم تمويل طويل الأمد. لا يزال الاستثمار في التدريب المهني منخفضاً، وهذا أمرٌ غاية في الأهمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ أنَّ نسبة الشركات التي تحدد اليد العاملة باعتبارها عائقاً رئيسياً هي الأعلى في العالم، فمثلاً يُظهر الأرقام أن ٣٣,٣٪ فقط من الشركات الصناعية قد قدّمت تدريباً رسمياً لموظفيهم بالمقارنة مع ٣٠,٨٣٪ و ٥٦,٩٤٪ في منطقة أفريقيا ومنطقة شرق آسيا والباسيفيك على التوالي، على سبيل المثال.

SAR	MNA	LCR	ECA	EAP	AFR	
41.34	51.9	49.99	32.31	23.47	32.18	النسبة المئوية للشركات التي حددت الفساد قيدياً أساسياً
24.98	40.31	25.86	37.37	50.78	44.68	النسبة المئوية للشركات التي تعتقد أن النظام القضائي عادل ومحاييد وغير قاسد
16.2	52.46	41.89	29.76	16.99	34.22	النسبة المئوية للشركات التي حددت المنافسين في القطاع غير الرسمي قيدياً أساسياً
90.69	53.37	90.57	96.26	71.26	81.54	النسبة المئوية للشركات المسجلة رسمياً عندما بدأت عملياتها داخل البلاد
23.12	35.2	28.21	26.88	17.83	47.6	النسبة المئوية للشركات التي حددت الوصول/كلفة التمويل قيدياً أساسياً
19.31	18.45	22.09	29.44	34.5	14.62	النسبة المئوية للشركات التي تملك شهادة أيزو
18.84	23.3	51.38	44.69	56.94	30.83	النسبة المئوية للشركات التي تقدم تدريباً رسمياً (الصناعية فقط)
11.62	24.04	25.37	14.68	11.9	8.98	النسبة المئوية للشركات التي حددت أنظمة العمل قيدياً أساسياً
16.17	36.5	34.14	25.31	19.66	18.9	النسبة المئوية للشركات التي حددت مستوى مهارة اليد العاملة قيدياً أساسياً

الجدول رقم (١): القيود على الأعمال التي تواجهها الشركات الصناعية، حسب المنطقة الجغرافية الاقتصادية (المعدلات بالمتوسط في الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٢)

المصدر: مسوحات الشركات قام بها البنك الدولي.

ملاحظات:

AFR : أفريقيا، EAP : شرق آسيا والباسيفيك، ECA : أوروبا وآسيا الوسطى، LCR : أميركا اللاتينية والكاريبي، MNA : الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، SAR : جنوب آسيا

إذا ما نظرنا إلى تركيب الشركات في الجدول رقم (٢)، نلاحظ أن نصف الشركات الصناعية فقط هي عبارة عن مشاريع صغيرة أو متوسطة، و٢٨٪ منها مدرجة علانية في أسواق الأوراق المالية، و٣٢٪ منها شركات مساهمة (تصدر أسهماً في سوق البورصة)، وقرابة ٧٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق إلى هذه الشركات. تعدّ المشاريع الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية خاصة في دعم الإبداع والتشغيل، لا سيما أنها تشكّل العمود الفقري للقطاع الصناعي. نصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة فقط في العقد الماضي سعت إلى المصارف أو للحصول على قروض أخرى، بينما اعتمدت ٤٢٪ منها على مواردها الخاصة (اليحيى وأيري ٢٠١٣). تظهر المتغيرات المالية الأخرى أن نسبة الصناعة المالية إلى إجمالي الناتج المحلي تمثل أقل من ١٠٪ وأن البالغين الذين لديهم سجل اقتراض عام (وهو عدد الأفراد والشركات المدرجة في سجل عام للاقتراض تتوفر عنهم فيه معلومات حديثة عن تاريخ السداد لديهم أو القروض غير المسددة أو القروض المستحقة المعلقة. المصدر: البنك الدولي) في الشركات الصناعية تمثل قلة قليلة (قرابة ٢٪). كلا المتغيرين الماليين منخفض بشكل موحد في الصناعة وتتجمع حول القيم المتوسطة، ولذلك تتوفر فسحة كبيرة للتنمية المالية في المستقبل، فمثلاً إيجاد قواعد أكثر ملاءمة يمكنها أن تزيد التنمية النسبية لأسواق الأوراق المالية في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يمكنه أن يساهم في إدراج نسبة أكبر من الشركات الصناعية في هذه الأسواق المالية.

احتلت سيادة القانون مرتبة متوسطة على مقياس من مئة، أي حوالي ٥٨٪، وهذا يضع الصناعة في مرتبة أفضل من مجرد نصف الطريق فيما يتعلق بهذا القياس. تظهر متغيرات الحوكمة العامة أن سيادة القانون بحاجة إلى إعادة صياغة لكي يدعم وجود حماية قانونية أكبر للحقوق والتي ستتناغم مع النمو الاقتصادي. عندما يتعلق الأمر بالبيئة الديمقراطية، تكشف البيانات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بغالبيتها تحكمها أنظمة غير ديمقراطية بمتوسط يبلغ ٦,٣-. يظهر هذا الرقم بوضوح أن البيئة السياسية لا تفضي إلى الإدماج الاقتصادي، بما في ذلك فتح شركات صناعية جديدة، إذ تشير هذه القيمة السلبية إلى قلة الأنظمة المنفتحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويجدر بالذكر أن هذا المؤشر يتراوح بين ١٠ و ١٠ حيث تشير القيم الأعلى إلى الأنظمة الأكثر ديمقراطية.

إيجاد قواعد أكثر ملاءمة
 يمكنها أن تزيد التنمية
 النسبية لأسواق الأوراق
 المالية في بلدان الشرق
 الأوسط وشمال أفريقيا،
 يمكنه أن يساهم في إدراج
 نسبة أكبر من الشركات
 الصناعية في هذه الأسواق
 المالية.

المعدّل

49.7%	الشركات الصغيرة والمتوسطة (المشاريع الصغيرة والمتوسطة)
28.1%	الشركات المدرجة في السجلات العامة
32.2%	الشركات المساهمة
7.1%	الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق
21.1	عدد خطوط الهاتف لكل ١٠٠ شخص
8.2%	نسبة الصناعة المالية إلى إجمالي الناتج المحلي
2.2%	تغطية سجل الاقتراض العام للبالغين
57.8%	سيادة القانون (المرتبة من مئة)
6.3-	مؤشر الديمقراطية وحدود السلطة التنفيذية (يتراوح من ١٠- "أسوأ نظام" إلى ١٠+ "أفضل نظام")

الجدول رقم (٢): الحقائق المنمذجة عن القطاع الصناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبيئة السياسية الاقتصادية
المصدر: *Orbis and Bureau Van Dijk 2010*

٣. تعدّ المؤسسات المتطورة أساسيةً لتحسين الدور الاقتصادي للقطاع الصناعي:

إنّ مؤشرات جودة البنى التحتية هذه الخاصة بالاقتصاد الكلي، عندما تتخلف، تظهر أنها تصبح عبارة عن عقبات أمام الشركات الصناعية، ولذلك من غير المبالغة القول في أهميتها في النمو الاقتصادي المتزايد. تبرز هذه الملاحظات كذلك دور مستويات التنمية المالية الوطنية في تعزيز النمو الاقتصادي حيث تشكّل التنمية المالية شرطاً ضرورياً لنمو القطاع الصناعي اقتصادياً. يبدو أن هذا يوحي أن آليات إنفاذ سيادة القانون والحوكمة العامة يلعب دوراً فاعلاً في دعم النمو الاقتصادي. باختصار، إنّ نتائج المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية، والإدماج المالي والحوكمة العامة جميعها ضعيفة، ولذلك فهي لا تحسن نمو القطاع الصناعي.

يشير تحليلنا أعلاه للقطاع الصناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الاتجاهات التي يجب أن تتخذها الحكومات والأعمال واصمة نصب أعينها مهمة تنمية هذا القطاع في بلدان هذه المنطقة. يجب أن يكون التركيز متعدد الأوجه وموجهاً إلى القضايا التي يأتي على رأسها تحرير الأسواق المالية، وثانيها تحسين دور المؤسسات لإعادة تقوية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودور شركات الأسهم الخاصة، من خلال راس المال المخاطر وشراء حصص الشركات، في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة. يتوجب على المؤسسات في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تطور قدرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وستساعد هذه الإصلاحات حينها في الارتقاء بالقطاع الصناعي، وبالتالي تؤثر إيجاباً في النمو الاقتصادي في المنطقة.

ينبغي على الحكومات في هذا السياق أن تتصرف كمحفّز هام في تقديم المؤسسات الملائمة للشركات الصناعية لكي تزدهر. ومن خلال تمرير القوانين التي تسهّل وتسرع الترخيص والتسجيل، والوصول إلى الاقتراض، وضمان حقوق الملكية الشخصية والفكرية، وتشكيل هيئات رقابة تضمن عدالة وسلامة ممارسات الأعمال التجارية في هذا القطاع، يمكن حينها للحكومات أن تعزّز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصناعة.

لقد نما دور المؤسسات الاقتصادي بسرعة في العقود الماضية نتيجة نمو الأسواق الناشئة وتكامل الاقتصاد العالمي وارتفاع المدخيل وانخفاض تكاليف النقل والاتصال. ثمة أدلة وافية على أنّ المؤسسات تشكّل مكونات رئيسية للنمو الاقتصادي المستدام من خلال القطاعات الصناعية، ولكنّ المؤسسات المتطورة لا تظهر دون شروط مسبقة، وهو ما تفتقر إليه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يمكن جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاع الصناعي مثلاً من خلال وجود ظروف أعمال مريحة، ويشمل ذلك استقراراً سياسياً واستقرار الاقتصاد الكلي، والقدرة على تحويل العملات الأجنبية، والحرية في نقل الأرباح خارج البلاد، وشفافية الحوافز وسرعة إنشاء الكيانات الحديثة. يتطلب كل ذلك سياسات اقتصادية وأطر تنظيمية سليمة ومتكاملة، ومؤسسات داعمة وكفوءة لإنفاذ القوانين والأنظمة ذات الصلة. كما يقتضي ذلك وجود منظمات متطورة تسهّل تنافسية القطاع الصناعي في التجارة الدولية. سيساعد ذلك على زيادة معدلات توفير فرص العمل وخفض معدلات البطالة.

يتوجب على المؤسسات
في اقتصادات الشرق
الأوسط وشمال أفريقيا
أن تطور قدرة المشاريع
الصغيرة والمتوسطة على
جذب الاستثمارات الأجنبية.

٤. انعكاسات السياسات: تطبيق دور المؤسسات.

إن التطوير المؤسسي (المالي والإداري والقانوني) هو شرط ضروري لتحسين قدرات وجودة وتنافسية القطاع الصناعي. عادةً ما تحتاج الإصلاحات التي تستهدف تطوير كفاءة المؤسسات المالية وسن وإنفاذ قوانين العمل وقوانين الشركات إلى أن تستمر على مدى فترات طويلة ليكون لها ذلك التأثير القوي علي النمو في القطاع الصناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما يجب أن يواصل صانعو السياسات جهودهم للقيام بإعادة تنظيم مالي يؤدي إلى تحسين سلامة وتنافسية وفعالية وشفافية النظام المالي. ويعدّ ذلك أمراً هاماً لأنّ الدول التي لا تملك أسواقاً مالية متطورة بالقدر الكافي، مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لا يمكنها أن تحصل على كامل الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي في المرحلة الراهنة من التنمية المالية، يشهد قطاع الصناعة اهتماماً أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك لنقل المعرفة عبر الحدود في شركات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتماشى هذا الاستنتاج مع الفكرة العامة بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يساعد في تسهيل تشغيل الشباب ويستخدم المواهب الريادية للإفادة في النمو الاقتصادي. وأخيراً من الجدير بالذكر أنّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تمتلك الإمكانيات للإبداع وريادة الأعمال، الأمر الذي يمكن أن يزودها باليد العاملة الماهرة التي تفتقر إليها (راجع الجدول رقم ١) في القطاع الصناعي ليصبح أكثر تطوراً. فنصف سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثلاً تحت سن الخامسة والعشرين، ما يجعل المنطقة ثاني أكثر المناطق شباباً في العالم بعد منطقة أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (فرزاتة ٢٠١١).

نبذة عن المؤلف:

محمود عرايسي

أستاذ مساعد في كلية المالية والمحاسبة في الجامعة اللبنانية الأميركية، حصل على شهادة الماجستير من جامعة شيكاغو، وحصل على شهادة دكتوراة في الاقتصاد من جامعة إنديانا - بلومغتون. درّس في جامعة بوسطن والجامعة الأميركية في بيروت وجامعة إنديانا. كان المستشار الاقتصادي لمنظمة الإسكوا في مسح استقصائي للظروف الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا. تتضمن مجالات البحث المتخصص بها الأسواق الناشئة والتنمية الاقتصادية والمصارف (الإسلامية والتقليدية) في الشرق الأوسط، وشركات الأسهم الخاصة وحوكمة الشركات من خلال مجلس إدارة.

علي فقيه

أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية، كما أنه زميل باحث في مركز الأبحاث والتحليل متعدد الاختصاصات حول المنظمات (CIRANO) في كندا، وفي معهد دراسة العمل في ألمانيا (IZA). حصل على شهادة الدكتوراة في الاقتصاد من HEC في مونتريال، وهي كلية الأعمال التابعة لجامعة مونتريال. مجالات البحث التي يختص فيها تتضمن اقتصاد العمل، اقتصاد التنمية، الاقتصاد القياسي التطبيقي، والتغير السكاني وعلاقته بالظروف الاجتماعية والاقتصادية.

المراجع:

- أحمد (Ahmed, M.) (2010)، «التنافسية التجارية والنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، في افتتاحية هانوز وخطيب (Hanouz, M. and Khatib, S.) نشرة تنافسية العالم العربي الخاصة بالمنتدى الاقتصادي العالمي، صندوق النقد الدولي، واشنطن.

- اليعبي وآيري (Al-Yahya, K., and J. Airey) (2013)، المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تعزيز تمويل النمو لأجل تنمية مستدامة، مؤسسات، مؤسّسات، Heart Mind Strategies Citi Foundation and Shell Foundation

- محمود عرايسي وعلي فقيه (Arayssi, M., and A. Fakh) (2015)، «المؤسسات والتنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أدلة من القطاع الصناعي»، ستصدر قريباً في المجلة الدولية للاقتصاد الاجتماعي.

- برنارد وجينسن (Bernard, A.B., and J.B. Jensen) (1999)، «أداء المصدّرين الاستثنائي: أسباب، أم نتائج، أم كليهما؟» مجلة الاقتصاد الدولية، الجزء 47، العدد 1، صفحة 1-25.

- فقيه وغزاليان (Fakh, A., and P.L. Ghazalian) (2014) «ما هي الشركات التي تصدّر؟ تحليل تجريبي للقطاع الصناعي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، مجلة الدراسات الاقتصادية، الجزء 41، العدد 5، صفحة: 672-695.

- فرزانه (Farzaneh, R.) (2011)، «الشباب والتوظيف في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: فرصة أم تحدّي؟»، نيويورك: قسم الاقتصاد والشؤون الاجتماعية، شعبة السكان - الأمانة العامة للأمم المتحدة. O'Sullivan, A., Rey, M.-E., and J.G. Mendez (2011).



«الفرص والتحديات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا». برنامج استثمار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، باريس - فرنسا.

- البنك الدولي (2013)، البنك الدولي، متوفر على الرابط <http://data.worldbank.org> (المعلومات مأخوذة بتاريخ 27 تشرين الأول/أكتوبر 2014).

© ان محتويات هذه الدراسة لا تعبر عن اي موقف رسمي لمينابولس او خمسون. تقع المسؤولية الكاملة عن المعلومات والراء المقدمة هنا على عاتق الكاتب.

